النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد ودوره في إرساء التنمية المستدامة
The Singaporean model of Combating corruption and its role in establishing Sustainable development

الأستاذة:مسعودي آمنة أستاذ مساعد" أ"
قسم العلوم السياسية جامعة الشلف.

مكاوي سيدي محمد
طالب دكتوراه– علوم سياسية– جامعة تلمسان

الملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد إحدى الآفات التي تهدد المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة حيث تؤثر سلبا على برامج التنمية المستد امة فيها،وتعد سنغافورة نموذج الدولة الرائدة بـامتياز في مجال مكافحة الفساد في آسيا خاصة والعالم عامة ، ولعل هذا ما حقق لها نجاحات تنموية باهرة في شتى الميادين لدرجة أصبحت تضاهي فيها كبرى اقتصاديات العالم على الرغم من افتقارها للثروات الطبيعية،وسيحاول هذ ا المقال بيان أهم الآ ليات و الميكانيزمات التي أدت إلى نجاح النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد،والذي كان له عظيم الأثر في إرساء التنمية المستدامة فيها.

الكلمات المفتاحية: سنغافورة، الدولة الرائدة ، ظاهرة الفساد، مكافحة الفساد، التنمية المستدامة.

Abstract:

Corruption is considered as one of the persistant threats to both developed and developing countriesand puts in danger thesustainable development programs planned by governments. Singaporeis aleading distinguished state model in the field of fight against corruption inAsia, in particular, and in the world, in general. Perhaps this is what earned itsuccesses in various fields to the point of becoming amajorEast Asianeconomy despite their lack of wealth and natural resources.

Keywords: Singapore, Leading Country, Corruption phenomenon, Combating corruption, Sustainable Development.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

مقدمة:

يعتبر موضوع مكافحة الفساد من أ برز مواضيع الساعة التي يجري تسليط الضوء عليها من طرف الصحف والمجلات و كافة وسائل الإعلام في أغلب الدول في العالم ،حيث يتصدر قائمة أولوياتها وأجنداتها خاصة بعد تأكيد المنظمات والمؤسسات الدولية أن الفساد أكبر عقبة تعترض المسار التنموي للأمم،إذ يستحيل الحديث عن فرص إرساء التنمية المستدامة التي تحلم بها الشعوب والحكومات دون مكافحة الفساد وهذا باعتراف من البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية.

فالفساد أصبح ظاهرة عالمية لا ترتبط بفترة تاريخية أو بلد معين، شهد انتشارا واسعا وتغلغلا كبيرا امتد في كافة المجالات والميادين والمناطق دون أي استثناء، حيث تعاني منه جميع الدول في العالم سواء كانت متقدمة أو نامية على حد سواء،إذ يهدد الاقتصاديات الدولية ويقف حجرة عثرة في طريق المشاريع والسياسات التنموية، ولعل هذا ما جعل من مسألة مكافحة الفساد ضرورة قصوى وأولوية تسعى جميع الحكومات إلى تحقيقها لما تحمله السلوكيات الفاسدة من انعكاسات سلبية على العمليات التنموية.

وتعتبر سنغافورة من أبرز الدول التي شنت حملات واسعة لاستئصال هذه الآفة من جذورها إذ رفعت شعار صفر فساد فور استقلالها ما جعلها، تجربة رائدة وناجحة في مجال مكافحة الفساد، حيث تحولت من أكثر دول العالم فسادا إلى أكثرها شفافية ونظافة منه بشهادة المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية.

ولقد انعكس ذلك بشكل جلي على مسارها التنموي وستحاول هذه الدراسة بيان العلاقة المتبادلة بين مكافحة الفساد وإرساء التنمية المستدامة في سنغافورة ، وهذا من خلال البحث في الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت إستراتيجية مكافحة الفساد في إرساء التنمية المستدامة في سنغافورة؟،وللإجابة عن هذه الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية:يرتبط إرساء التنمية المستدامة في سنغافورة بطبيعة استراتيجياتها المنتهجة حيال الفساد.

I- مدخل مفاهيمي :سيتم في هذا العنصر بيان مفهوم كل من الفساد والتنمية المستدامة نظرا لتعدد التعاريف المقدمة لهما ولهذا سيتم التركيز على أبرزها وهذا كما يلي:

I-1- مفهوم الفساد :لتحديد مفهوم هذا المصطلح ينبغي التطرق إلى المعنى اللغوي لكلمة فساد ثم بيان المعنى الاصطلاحي له:

- **الفساد لغة:**

للفساد في اللغة العربية معاني عديدة منها : التلف والعطب والاضطراب والخلل يقال: أصلح الشيء بعد فساده أي أقامه وقومه وعدله وأصلحه، فمصطلح الفساد مشتق من الفعل"**فسد**"يقال :الفساد

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

نقيض الصلاح، واستفسد السلطان قائده إذ أساء إليه حتى استعصى عليه، والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح[1]

ويعرف الفساد في الإسلام بأنه كل ما هو ضد الإصلاح، ولقد وردت عبارة الفساد في القرآن الكريم في **53**آية،فيها نبذ للفساد و تحذير منه لكونه مدعاة لغضب الله سبحانه وتعالى [2]، ومنه قوله تعالى :"**وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد" (الآية 205 من سورة البقرة).**

- **الفساد اصطلاحا :**

عرفت **منظمة الشفافية الدولية** الفساد بأنه :" استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة " فالفساد يقصد به انحراف عن الواجبات الرسمية لموظف عام بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على منافع ترتبط بالثروة أو المكانة[3]

ولقد عرفته **الاتفاقية العامة للأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد** بأنه "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة توقعا لمزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر[4]".

أما **صندوق النقد الدولي فقد وضع في تقريره الذي أصدره سنة 1997** تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي : "إساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص ،فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء لمناقصة عامة...كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى رشوة وذلك بتعيين الأقارب أو اختلاس أموال الدولة مباشرة [5].

فالفساد يعني التخلي عن معايير السلوك المتوقعة من جانب مهم في موقع السلطة من أجل مصلحة شخصية غير مأذون بها ،فالفساد سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها[6] لتحقيق غايات وأهداف ومصالح خاصة.

ويعتبر الفساد ظاهرة علمية لا ترتبط بفترة تاريخية أو بلد معين حيث يوجد في السلطة والأحزاب والتنظيمات وهو سلوك مضر بالاقتصاد سواء كان رسميا أو غير رسمي [7]، فالفساد صورة غير أخلاقية وعمل غير قانوني يتجلى في أشكال عديدة ك:تلقي الرشاوي المحاباة استغلال الوظيفة تبيض الأموال الاختلاس [8] ...إلخ من أوجه الفساد الأخرى التي تسيء إلى سمعة المجتمعات والدول لمالها من انعكاسات وآثار سلبية وخطيرة على مسارها التنموي ومكانتها الدولية.

و يشمل الفساد من حيث مظهره أنواع عدة منها:

1. الفساد السياسي : يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة ، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية[9].

2.الفساد المالي: يقصد به مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال،ويمكن ملاحظة مظاهره في [10]: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة.

3.الفساد الإداري: يتعلق بضعف البيئة الإدارية وعدم نزاهتها هذا فضلا عن سوء اختيار العاملين وسوء توزيع السلطات والمسؤوليات وعدم وضوح التعليمات وسوء تقويم أداء الأفراد والمنظمات،ينتج هذا النوع من الفساد بسبب ضعف الرقابة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وانخفاض معدلات أجور العمال في ظل ارتفاع المستوى المعيشي مع ضعف القوانين التي تنظم الوظيفة والعمل[11].

4.الفساد الأخلاقي :

يشمل مجموع الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته ، كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة[12].

وإن للفساد آليات متنوعة أهمها مايلـــــــــي[13]:

أ- الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه وإساءة استغلال الوظيفة والثراء غير المشروع وعدم التقيد بالقوانين والأنظمة، وعدم تقديم الخدمة بعدالة ومساواة .

ب- الاستغلال غير المشروع من قبل الموظف للصلاحيات الإدارية أو المنصب الحكومي المخول له وفق القانون ، وقد يكون هذا الاستغلال لإغراض شخصية أو نفعية أو لميول أو قبلية و كل ما يدخل تحت نمط المحسوبية .

ت- تسليم مشاريع اقتصادية لشركات معينة خارج إطار المناقصات، مقابل مادي أو نفعي مما يؤثر على نزاهة العملية ويضر بالصالح العام .

ث- خرق القوانين واللوائح والقيم والأخلاق.

ج- الاعتماد على التحايل والخديعة والروتين في عمل دوائر الدولة،ووضع العراقيل في طريق مصالح المواطنين والتقاعس عن أداء الواجب.

I -2- مفهوم التنمية المستدامة:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي إلى رئيسة وزراء النرويج سنة **1987** **BruntLand GroHarlen** " وذلك في التقرير المعنون ب : "مستقبلنا المشترك " [14]،الذي رمى إلى تحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية ففكرة التنمية المستقبلية طرحت لأول مرة من طرف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة المعروفة بلجنة "بروندتلاند" والتي عرفتها بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[15].

فالتنمية المستدامة حسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية هي" تلك العملية التي تلبي الحاجات الأساسية للأفراد وتوسع الفرص أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل، كما تنشر هذه العملية القيم الاستهلاكية التي من شأنها تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول[16] .

فالتنمية المستدامة هي النهوض الشامل بقدرات المجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية والمادية وفتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات الاقتصادية الاجتماعية السياسية الثقافية الحالية والمستقبلية.[17]

فالتنمية المستدامة يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بذل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدلا من الدول والأقاليم، وعلى سد الحاجات الأساسية للأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد،[18]والتي تعاني من التهميش والفقر،فالتنمية المستدامة هي الإدارة الحكيمة والعقلانية للثروات والموارد والإمكانيات الطبيعية بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي ويحقق الاحتياجات الإنمائية والبيئية [19] للأجيال المقبلة.

ولقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة بعد تنامي وعي المنظمات الدولية و الدول بضرورة مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية في استغلال الخيرات و الثروات التي ينبغي استغلالها بشكل عقلاني رشيد كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية المتقدمة تكنولوجيا و العادلة اجتماعيا و المستدامة بيئيا [20].

وتعتبر التنمية المستدامة عملية واعية معقدة [21] وطويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، والتي تسعى إلى تحقيق وتطوير قدرات الإنسان وطاقاته البدنية والعملية والنفسية وهذا بالشكل الذي يتيح له استثمار الموارد والأنشطة الاقتصادية، التي تولد الثروة والإنتاج بواسطة الاهتمام بتطوير الهياكل والمؤسسات التي تنتج المشاركة والانفتاح [22]على مختلف القدرات لدى كل الأفراد ،فللتنمية المستدامة غايات وأهداف رئيسية شاملة ومتنوعة للغاية من أهمها يمكن ذكر الآتي [23]:

-**تحقيق التنمية الاجتماعية:** التي تسعى إلى تلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي.

-**الحماية الفعالة للبيئة** :من خلال الحفاظ على الموارد البيئية وضمان سلامة الإنسان وصحته من الكوارث والأضرار البيئية.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

-**الاستخذام الرشيد والعقلاني للثروات الطبيعية** : بالشكل الذي يضمن استمرارها بدون هدرها وزوالها.

-**تحقيق درجة نمو إقتصادي عالي ومستقر**:للنهوض بشتى المشاريع التنموية في مختلف القطاعات.

2-علاقة مكافحة الفساد بإرساء التنمية المستدامة في سنغافورة :

إن لمكافحة الفساد بشتى صوره دورا كبيرا في إرساء التنمية عامة والتنمية المستدامة خاصة وهو الأمر الذي أدركته النخب الحاكمة في سنغافورة جيدا وسارعت إلى تكريسه للنهوض قدما بمشاريع التنمية،وإن هذا ما جعلها من أنظف الدول من الفساد بعد أن كانت تتصدر قائمة الدول الأكثر معاناة من هذه الآفة في العالم بأسره، وسيتم في هذا العنصر بيان طبيعة التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد ومحاربة المتورطين فيه .

2-1-التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد :

تعد سنغافورة من أكثر دول العالم نجاحا في مكافحة الفساد حيث تمكنت على مدى عقدين من الزمن أن تنتقل من تصنيفها كواحدة من أسوأ الدول في العالم بأسره فسادا إلى واحدة من أقل الدول فسادا[24] وأكثرها شفافية في هذا العصر على الإطلا قـــ، فسنغافورة تحولت إلى نموذج يحتدى به مكافحة الفساد،إذ أصبحت من الدول الخالية منه بناء على تقارير منظمة الشفافية الدولية حيث حصلت على الترتيب7في مؤشرات الفساد على مستوى العالم سنة **2016** حسب ماهو مبين في الجدول التالي:

ترتيب سنغافورة حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر سنة 2016:

2016 Rank	Country	2016 Score	2015 Score	2014 Score	2013 Score	2012 Score	Region
1	Denmark	90	91	92	91	90	Europe and Central Asia
1	New Zealand	90	88	91	91	90	Asia Pacific
3	Finland	89	90	89	89	90	Europe and Central Asia
4	Sweden	88	89	87	89	88	Europe and Central Asia
5	Switzerland	86	86	86	85	86	Europe and Central Asia
6	Norway	85	87	86	86	85	Europe and Central Asia
7	Singapore	84	85	84	86	87	Asia Pacific
8	Netherlands	83	87	83	83	84	Europe and Central Asia
9	Canada	82	83	81	81	84	Americas
10	Germany	81	81	79	78	79	Europe and Central Asia
10	Luxembourg	81	81	82	80	80	Europe and Central Asia
10	United Kingdom	81	81	78	76	74	Europe and Central Asia

المصدر:تقرير منظمة الشفافية الدولية حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر سنة2016،في الرابط التالي:

https://www.transparency.org/news/pressrelease_Corruption

ولقد تمكنت سنغافورة من تحسين ترتيبها إلى المرتبة **6** لتكون بذلك الدولة الأقل فسادا في آسيا متقدمة على العديد من الدول الأوربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حسب تقرير سنة **2017**الصادر عن منظمة الشفافية الدولية [25]، فالنموذج السنغافوري في مكافحة الفساد يعتبر من

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

أكثر النماذج الفريدة في هذا المجال وأكثرها نجاعة وفعالية تمكنت سنغافورة من خلاله تحقيق نهضتها التي جعلت منها معجزة تنموية لا نظير لها في هذا القرن،حيث استطاعت الحفاظ على ترتيبها ضمن الدول العشر التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع كل من فلندا واسلندا والدنمارك بعد أن كانت من أكثر دول العالم فسادا في ستينات القرن الماضي.

ولقد نجحت سنغافورة في محاربة ظاهرة الفساد بفضل الإستراتيجية الحكيمة التي رسم وهندس أدق تفاصيلها ومعالمها رئيس الوزراء السابق "**لي كوان يو**" رائد النهضة السنغافورية، الذي حول بلاده إلى طليعة أمم الأرض في سلم الشفافية ومحاربة الفساد برفعه شعار صفر فساد فور اعتلائه سدة كرسي رئاسة الوزراء في بلاده [26]،والذي بقي فيه لأزيد من **35 سنة** أرسى فيها قواعد ومبادئ عديدة و متجذرة في أركان الدولة السنغافورية في مجال تكريس الشفافية ومكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله ومعاقبة المتورطين فيه.

فسر نجاح سنغافورة في مكافحة الفساد يتمثل في الإدارة السياسية القوية والذي يقصد بها البيئة السياسية والتنظيمية والرغبة الصادقة لدى صناع القرار السنغافوري في استئصال أسباب الفساد ومسبباته، وتصفية شتى الآثار المترتبة عليه[27]، ومحاسبة كافة الأطراف والدوائر المتورطة فيه، فحملة مكافحة الفساد في سنغافورة تعود إلى القرار السياسي التاريخي والحازم الذي أطلقه رئيس الوزراء السيد "**لي كوان يو**" سنة **1979** و الذي اعتبر فيه مسألة مكافحة الفساد والقضاء على أسبابه ومسبباته ضرورة وحاجة قصوى لا يمكن للشعب السنغافوري [28]الاستغناء عنها أكثر من قضية أخلاقية أو فضيلة.

وإن هذا ما شكل الدعائم الأساسية والركائز المتينة التي قامت عليها السياسة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد والتصدي للمفسدين ، فلا أحد يعلو على القانون في سنغافور ة، وبهذا الشكل تتم عملية الإطاحة برؤوس الفساد ويختفي هذا الأخير كنمط وأسلوب للحياة ،وفي هذا الإطار أكد مدير دائرة التحقيقات في الممارسات الفاسدة في سنغافورة أثناء مشاركته في "مؤتمر تعزيز التكامل ومحاربة الفساد"الذي جرت أعماله في الصين: "**إن هذا القرار مثل كل الجهو د والمساعي الرامية لمجابهة الفساد،وشكل كل الأسس الهامة والبنايات الأساسية الفوقية التي يعتمد عليها العمل المناهض للفساد حتى لا ينمو إلى شجرة راسخة الحدود**[29].

فالإرادة السياسية هي مفتاح نجاح أي حملة لمكافحة الفساد والمفسدين وبدونها يستحيل الحديث ع ن إمكانية التصدي لظاهرة الفساد في أي مجتمع كان ،ولقد شكلت هذه الإرادة في سنغافورة العامل الأساسي الذي كان له عظيم الأثر في معالجة قضايا الفساد في الدولة السنغافورية ، فلقد أنتجت هذه الإرادة القوية والصادقة قانونا فعالا ونظاما للتقاضي وإدارة ضبط إداري وقضائي تتميز بالصرامة والمهنية والعدالة[30]حولت سنغافورة وقفزت بها من دائرة الدول الأكثر فسادا في العالم إلى أقلها فسادا

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

وأكثرها شفافية بشهادة واعتراف منظمة الشفافية الدولية ،فلقد أشادت هذه الأخيرة بالتجربة السنغافورية في هذا المجال و ثمنت الجهود المبذولة من طرف قادة سنغافورة والتي كان لها دور حاسم وفعال في محاربة الفساد والمفسدين لدرجة أصبحت فيها سنغافورة نموذجا وتجربة فريدة يحتدى بها في مجال مكافحة الفساد وإرساء الشفافية.

هذا و إلى جانب الإرادة السياسية التي جعلت من مكافحة الفساد في مقدمة أولوياتها وأجندتها تمتاز سنغافورة بوجود منظومة قانونية متكاملة وصارمة وحديثة تحاكي المستجدات والأنماط التي تشكل فسادا، مع وجود جهاز فعال يقود عملية المكافحة[31]ألا وهو "مكتب التحقيقات في قضايا ممارسة الفساد" ويمثل هذا الجهاز هيئة مستقلة يرأسها مدير يتبع ويعين من طرف رئيس الوزراء مباشرة يتمتع هذا المكتب بصلاحيات واسعة للتحقيق في حالات الفساد.

فلقد منحت سنغافورة لهذا المكتب سلطات واسعة مثل إلقاء القبض على الأفراد والتحقيق مع أي شخص أيا كان منصبه والتي قد تصل إلى تنفيذ عمليات التفتيش و المصادرة نظرا لفعاليته، حيث يتولى هذا الأخير التنسيق بين كافة الهيئات ذات الصلة على أن تتضمن هيكل تنظيمي مدعم بموارد بشرية متخصصة على نحو ملائم لمكافحة الفساد ،ففي سنغافورة كان هذا الجهاز بفضل التنظيم المحكم والصلاحيات والشفافية الكافية كافياً لأداء هذه المهمة[32]نظرا لطبيعة الإجراءات التي وضعها للتصدي لهذه الظاهرة والتي من أهمها مايلي[33]:

1-التعامل بصرامة وبجدية مع التقارير والشكاوي الخاصة بالفساد.

2-عدم التساهل مع المفسدين وحرمانهم بالتمتع بالأموال التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة.

3-المحاربة الشاملة للفساد في كافة الميادين والمجالات لجعل الحكومة نظيفة تماما منه.

4-استهداف رؤوس الفساد في القطاع الخاص ومعاقبتهم لتأمين نظافة النشاطات الاقتصادية في الدولة.

5-ضرورة تشكيل محاكم من قضاة مستقلين لمحاسبة الحيتان الكبيرة ليأخذ كل فاسد جزاءه بالعدل والقانون و يتم استرداد الأموال العامة المنهوبة.

ولقد شكلت هذه الإجراءات الخطوط العامة التي طوقت وحاصرت رؤوس الفساد في سنغافورة،والتي عززها جهاز قضائي مستقل لا يخضع لأي ضغوطات داخلية أو خارجية وخير دليل على هذا حكمه على شاب أمريكي قام بتخريب بعض إشارات المرور ورش الأصباغ على الطرق السنغافورية بالسجن لأربعة أشهر بالإضافة إلى الضرب بالعصا 6 ضربات[34] فوغم كل الضغوطات الأمريكية التي مارستها واشنطن على سنغافورة،إلا أنها لم ترضخ ونفذت الحكم على المواطن الأمريكي فلا أحد يعلو على القانون في سنغافورة ، وهذا ما كان له عظيم الأثر في مكافحة الفساد فيها فوجود جهاز عدالة قوي ومستقل هو الذي شجع الشعب السنغافوري على عدم الصمت على قضايا الفساد ،حيث

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

شجع عمليات القيام بالتبليغ على المفسدين أين كانت هويتهم و أين كانت مناصبهم،إذ لا يعلون على القانون السنغافوري.

فقد لعبت القوانين المرافقة لاستراتيجية مكافحة الفساد في سنغافورة دورا مهما في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية وهذا ما أكده " **محمد علي**" نائب رئيس مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد **(CPIB)**، وهي الوكالة الوطنية الرسمية المكلفة بمتابعة كل مظاهر الفساد في قوله: إن الإستراتيجية السنغافورية في مكافحة الفساد نجحت بفعل عدة عناصر أهمها[35]:

-**تشريعات قانونية ضد الفساد:** عبر تشديد العقوبة وتوسيع دائرة المساءلة القانونية .

-**تنظيمات إدارية ضد الفساد:** مثل تسهيل الإجراءات الإدارية، وسد الثغرات التي تؤدي إلى التعسف في استغلال المنصب . ومراجعة رواتب موظفي القطاع العام حتى تتناسب مع مستويات المعيشة، ووضع شروط لإلغاء العقود مع مقدمي الخدمة حتى في وقت لاحق في حالة اكتشاف أن العقد تم تنفيذه بناء على محسوبية أو تفضيل غير مبرر قانونيا.

- **مخططات وقائية ضد الفساد:** يحظر على موظفي القطاع العام أن يكون خاضعا لظرف مالي لأي شخص يتعامل معه، كما يتم الإعلان عن الأصول التي يملكها الموظف الحكومي أثناء تعيينه وفي كل سنة، كما يحظر عليه القيام بأي عمل مواز أو الانخراط في نشاط بيع أو شراء ما دام موظفا في الجهاز الحكومي،وهذه المتابعة كما تخص القطاع العام فإنها تخص أيضا القطاع الخاص حيث يملك مكتب التحقيقات صلاحيات متابعة مظاهر الفساد حتى في القطاع الخاص.

هذا علاوة على مجموع الإجراءات العلاجية التي وضعتها التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد والتي يمكن رصد أهمها على النحو الآتي[36]:

-**تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليلها من خلال برنامج العملية الصفرية The Zero-In-Process (ZIP):** وبمقتضاها تم تقليل الإجرا ءات، مع تحديد جهة واحدة لتقديم الخدمة يتوجه إليها المواطن عوضا عن التشتت بين أكثر من جهة للحصول على الخدمة، وهذا شبيه في مصر بما يسمى بتجربة الشباك الواحد، بجانب ذلك تم وضع مدونة إجراءات إدارية واضحة.

-**تصميم آليات مختلفة لمعرفة رد فعل وآراء المو اطنين والموظفين وممثلي القطاع الخاص** :قصد التعرف على مقترحاتهم بخصوص تطوير الخدمات، وتقليل فرص الفساد في الجهاز الإداري .

-**إيجاد أنظمة شفافة تؤدي إلى حد كبير من تقليل الأسرار التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته:**فلردع الفساد ينبغي انتهاج الشفافية في التسيير ومحاربة كل من تسول له نفسه استغلال منصبه لجني المال بطريقة غير مشروعة.

-**تحديد أجل سنة كحد أقصى يجب الانتهاء فيها من القضايا من حيث التحقيق والإحالة إلى المحاكم للفصل فيها أو حفظ الأوراق:**لضمان معالجة كل قضايا الفساد دون استثناء.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

-تدخل الهيئة العامة لمكافحة الفساد :كتدبير وقائي لمنع موظف ما من تولي منصب قيادي بسبب شبهات سابقة بالفسا د، مع حظر استعمال الصفة الوظيفية في الأماكن والمراجعات بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين كافة إلا بالقدر الذي يستدعيه ذلك.

-إيجاد نظام مفتوح للمشتريات الحكومية:قصد الاطلاع عليه من خلال مركز الأعمال الإلكتروني.

-إتباع سياسة الإفصاح عن الممارسات الفاسدة : خاصة حالات كبار المسئولين بما يحقق الهدف من تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة. فعلى سبيل المثال، تمت إدانة وزير الخارجي ة **Wee ToonBoon**عام **1975**، مما زاد ثقة المواطنين في الحكومة، ومن ثم التبليغ.

وبالإضافة على هذه الإجراءات قامت سنغافورة برفع رواتب الموظفين الحكوميين عامة ورئيس الوزراء خاصة للوقاية من الفساد وتحسين مستوى أدائهم في الخدمة العامة [37]إذا ثبت ضلوعهم في جرائم الفساد يعاقبون ويجردون من مناصبهم ويحرمون من شغل مناصب أخرى ،فلا مبرر لتقاضيهم رشاوى مقابل تسهيلهم صفقات مشبوهة، لاسيما وأنهم يتقاضون أعلى الرواتب فما يتقاضاه رئيس الوزراء في سنغافورة على سبيل الذكر يعد أعلى راتب في العالم مقارنة بنظرائه في العديد من الدول .

2-2-دور ميكانيزمات مكافحة الفساد في سنغافورة في تكريس التنمية المستدامة فيها:

للفساد آثار مدمرة على عملية التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المواطنين إذ يعيق جهاز الخدمة المدنية ووحدات قطاع الأعمال بإحلاله المصالح الخاصة محل المصلحة العامة، ويتسبب في القضاء على الثقة والمصداقية في مؤسسات الدولة ويضاعف تكاليف الاستثمارات مما يقلل من كفاءة رأس المال ويغيب الشفافية التي تعد شرطا هاما لإحلال بيئة تنافسية حرة و مناخ استثماري مشج ع[38]، و الذي يعد عنصرا هاما لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية و إن هذا ما ينفر المستثمرين المحليين والأجانب ويحدث أزمات ومشكلات عديدة في المجتمع على رأسها ارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الفقراء.

هذا علاوة على تبذير المال العام وهدره نتيجة الفساد الذي أحل المصالح الشخصية الضيقة محل المصلحة العامة للدولة، وهو ما يعرقل عمليات و مشاريع التنمية المستدامة في أي مجتمع نظرا لانعدام الشفافية وانتشار الفساد ،الذي تحول إلى أسلوب حياة ونمط معاملات في سلوك بعض أعوان وموظفي القطاع العام والخاص على حد سواء .

ولأنه لا يمكن الحديث عن فرص إرساء التنمية المستدامة في أي دولة دون إغفال موضوع مكافحة الفساد وعلاج مسبباته، أولت القيادة السنغافورية أهمية بالغة عبأت من خلالها كافة إمكانياتها وجهودها لتطويق ومحاصرة المفسدين وجزهم في السجون لجعل سنغافورة دولة نظيفة من الفساد، الذي يشكل أهم و أكبر عائق يعتري عملية التنمية المستدامة التي يستحيل تكريسها في ظل استفحال الفساد.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

فلمحاربة الفساد آثار عديدة على المسار التنموي للأمم أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تقود وتؤدي إلى تحقيق وتكريس عملية التنمية المستدامة ، التي تحلم بها مختلف الشعوب والدول وتقدم الغالي والنفيس من أجل الوصول إليها[39].

وإن هذا ما تفطن إليه رائد نهضة سنغافورة **"لي كوان يو"** الذي اعتبر مسألة محاربة الفساد ضرورة لا يمكن بأي شكل من الأشكال التنازل عنها أو إغفالها ، وهذا إدراكا منه لأهمية توفير بيئة تتسم بالشفافية وتختفي فيها جل سلوكيات وأشكال الفساد لإرساء التنمية المستدامة في سنغافورة، التي تعني في منظوره إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والآلية لإرساء التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون.

فالتنمية المستدامة قادرة على خلق مسار نحو التنمية الاقتصادية المتقدمة تكنولوجيا والعادلة اجتماعيا والمستدامة بيئيا[40]،ولعل هذا ما تحقق فعلا في سنغافورة بعد نجاحها في مكافحة الفساد وتصدرها قائمة أكثر الدول نظافة منه،حسب عديد التقارير الدولية التي أكدت أن الفساد العقبة الرئيسية التي تعترض طريق التنمية المستدامة ،فإذا ما أرادت الدول تحقيق هذه الأخيرة ما عليها سوى القضاء على أسبابه ومسبباته.

فسنغافورة تعتبر نموذج الدولة الرائدة بامتياز في مجال مكافحة الفساد في آسيا خاصة والعالم عامة ولعل هذا ما حقق لها نجاحات تنموية باهرة في شتى الميادين ، لدرجة أصبحت تضاهي فيها كبرى اقتصاديات شرق آسيا على الرغم من افتقارها للثروات والموارد ،فالصناعات السنغافورية تعتمد على الخامات المستوردة من الخارج بنسبة تناهز **100%**[41]، نظرا لانعدامها محليا أما نظافة شوارعها ومبانيها فهي تتصدر كافة دول العالم بلا منازع.

فبفضل السياسة الحكيمة التي رسمتها سنغافورة لمحاربة الفساد والإيقاع بالحيتان الكبيرة الضالعة فيه، أصبحت اليوم من عمالقة آسيا الصناعية وهي الدولة الفقيرة الجرداء من الثروات الطبيعية عامة والنفطية خاصة،فلقد تحولت سنغافورة إلى رابع أكبر مركز مالي في العالم حسب تقرير لندن الأخير عن مراكز المال، ولقد بلغ الناتج القومي الإجمالي لسنغافورة حسب إحصائيات نهاية سنة **2016** وبداية سنة **2017** ما قرابته **297.9 مليار $** ، بلغ دخل الفرد منه **55933 دولار** حيث تضاعف **161 مرة**[42]ما يدل على حجم المعجزة الاقتصادية التي تحققت في سنغافورة.

هذا علاوة على تصدر سنغافورة قائمة الدول في العالم حسب مؤشر ترتيب التنافسية العالمي لعام **2017**،حيث جاءت في المرتبة الثالثة بعد ك الهونغ كونغ التي حافظت على صدارة ترتيب التنافسية العالمي لعام **2017** و تلتها سويسرا ، بحسب ما جاء في التقرير السنوي الذي ينشره مركز التنافسية العالمي "**IMD**"وهو مجموعة بحثية بكلية "**آي إم دي**" للأعمال في سويسرا .[43]

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

وبهذا تحولت سنغافورة إلى أكثر الدول في العالم أمنا من آفة البطالة التي لا تتعدى نسبة**2%** فسنويا توظيف قرابة **90%** من الطلاب خريجي كلية العلوم الهندسة والمحاسبة بعد ستة أشهر من تخرجهم وما قرابة **7%** من خريجي الفنون والدراسات الأدبية و الاجتماعية[44].

ولعل هذا نتيجة الجهود التي بدلتها السلطات السنغافورية في مجال التعليم والحرص على ربطه باحتياجات سوق العمل ، فلقد احتلت سنغافورة الرتبة الأولى عالميا تليها كل من كوريا الجنوبية وهونكونج من حيث جودة نظام التعليم ، وهذا حسب ما أظهره تقرير "لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"الصادر سنة **2017**،الذي جاء ليؤكد ما خلص إليه تقرير "**بيرسون**"عام**2016** فقد اعتبر النظام التعليمي في سنغافورة بأنه من أفضل النظم في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي[45].

فسنغافورة تعتبر الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري وهذا ما أكده السيد "جوتشوكتونج" رئيس وزرائها في قوله بأن :" **الكفاح طويل الأمد من أجل النجاح الا قتصادي سيكون في حلبة الفصل المدرسي أكثر منه في سوق العمل. .. للوصول إلى التفوق وبلوغ المستوى العالمي في التعليم.**"[46]ولعل هذا ما استقطب كبرى الشركات العالمية للعمل في سنغافورة نظرا لحسن تعليم وتدريب وانضباط السنغافوريين نساء ورجالا، وإيمانهم بأن حب الوطن هو المعيار الأساسي في العمل والسهر على زرع هذا الإحساس في نفوس الأجيال المقبلة حتى لا تضعف القدرة على الاستمرار وحسن العطاء وتطويره.

فسنغافورة عملت على ربط التعليم بسوق العمل وأحدثت شراكة حقيقة وفعالة بين القطاعين فكان العائد الأكبر[47] لصالح سنغافورة ، التي انتقلت من أفقر الدول في العالم في ستينات القرن الماضي إلى أغناها وأكثرها تقدما و استقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية ،التي وجدت في سنغافورة بيئة مناسبة وملائمة للاستثمار نظرا لانعدام الفساد وانتشار الشفافية وحكم القانون وجودة التعليم [48]، فسنغافورة جاءت حسب مؤشر سهولة أنشطة الأعمال **المرتبة الثانية** متصدرة بذلك قائمة البلدان الأكثر ملائمة لأنشطة الأعمال على مستوى العالم ، [49]كما احتلت **الترتيب الثامن** حسب مؤشر التنمية البشرية حسب سنة **2016** متفوقة على العديد من دول العالم لا سيما الأمريكية والأوربية منها.

هذا ويعتبر النظام الصحي في سنغافورة من أفضل **ستة أنظمة صحية** في العالم قاطبة على الرغم من ضآلة حجم المخصصات المالية الخاصة بهذا القطاع ،فسنغافورة تنفق ربع ما تنفقه الحكومة الأمريكية ونصف ما تنفقه دول أوربا الغربية، ومع هذا أبدى ما قرابة **75%** من المرضى[50]رضاهم على مستوى وجودة الخدمات الصحية المقدمة لهم،كما وتجاوز عدد المرضى القاصدين سنغافورة للعلاج **580 ألف مريض** سنويا حسب ما أكده الدكتور"**ويليامهاسليتين**" رئيس منظمة الرعاية الصحية العالمية الذي أشاد بمستوى أداء النظام الصحي السنغافوري ، فلقد احتلت سنغافورة **المركز**

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

الثاني عالميا بمتوسط عمر بلغ **82.6** بمعدل إنفاق يصل إلى **2750 دولاراً** ،وهذا حسب التقرير الذي أصدرته "**وكالة بلومبرغ**" في تصنيفها لأنظمة الرعاية الصحية في العالم سنة **2016** [51]

الخاتمة:

في الختام نستنتج من خلال الدراسة والتحليل أنه يستحيل تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد مادون مكافحة الفساد للقضاء على أسبابه ومسبباته، فسنغافورة تحولت إلى معجزة العالم عامة وآسيا خاصة في مجال إرساء التنمية المستدامة نظرا لفعالية الاستراتيجيات التي انتهجتها لمكافحة الفساد ، فعلى الرغم من افتقارها لأبسط الموارد والثروات الطبيعية ،إلا أنها استطاعت بناء نهضتها و إنجاز نتائج تنموية باهرة ،جعلتها تتصدر طليعة أمم الأرض في كافة المجالات الحياتية،لا لشيء إلا أنها نجت في مكافحة الفساد الذي يعد أكبر العوائق والتحديات ، التي تحول دون تحقيق المشاريع التنموية و إرساء الاستدامة فيها.

فسر نجاح النهضة السنغافورية يكمن في تجربتها الرائدة في مجال مكافحة الفساد وعدم تسامحها مع المفسدين وتطبيق القانون و احترامه على الحاكم والمحكوم، فلا أحد يعلو في سنغافورة على القوانين ولا فاسد أو مفسد ينجو بجريمته من العقوبة مهما كان منصبه أو هويته ، ولعل هذا ما جعل سنغافورة من أنظف دول العالم من الفساد وأكثرها شفافية.

فهي مثل ونموذج بحق يستحق الدراسة و الاستفادة منه لما يحمله من عبر عديدة لو تم استيعابها لأصبحت العديد من الدول التي تعاني من الفساد خالية وآمنة من انعكاساته السلبية على مسارها التنموي وعلى رأسها الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية،التي كان الفساد الذي تعاني منه بدرجات متفاوتة الرهان العويص الذي يعترض مشاريع إرساء التنمية عامة والتنمية المستدامة فيها خاصة، وإن هذا ما يفرض عليها الاقتداء بالتجربة السنغافورية إذا ما أرادت القضاء على هذه الآفة،وهذا من خلال تطبيق أبرز المقترحات التي استخلصتها هذه الدراسة من التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد:

1-ضرورة التوعية بخطورة ظاهرة الفساد وبيان شتى انعكاساتها السلبية على المجتمع ومساره التنموي.

2-تبني أنظمة قانونية شاملة وصارمة لتطبيق العقوبات على الفاسدين أياً كانت مناصبهم وهوياتهم مع تشديد العقوبات عليهم.

3- العمل على زيادة ثقة الشعب بالأجهزة المكلفة بمكافحة الفساد ومعاقبة المتورطين من خلال تبني معايير الشفافية والعدالة.

4- تفعيل نظم الرقابة الشعبية لتشجيع المواطنين على القيام بعمليات التبليغ عن جرائم الفساد .

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

5- استغلال التطور الإلكتروني في عمل مؤسسات الدولة لتكريس الشفافية والعلنية لمحاربة الفساد الإداري والمالي.

6-منح الأجهزة الرقابية صلاحيات واسعة لتسهيل عملها في مكافحة الفساد وإشراك مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام للقضاء على هذه الآفة.

7- خلق هيئات مستقلة لمكافحة الفساد مع اعتماد منهج وقائي شمولي للقضاء على هذه الآفة يمتد إلى الجوانب الإرشادية والضبط الإداري الوقائي.

8-التصريح العلني لكبار الموظفين و المسؤولين في الدولة بممتلكاتهم وعقاراتهم لمكافحة الرفاه غير المشروع الناتج عن استخدام المنصب والسلطة لتحقيق مكاسب خاصة.

9-منح المؤسسات الأمنية وكذا القضائية سلطات واسعة واستقلالية تامة للتحقيق ومعاقبة المتورطين أيا كانت مناصبهم في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

10-تبني إجراءات ردعية وتدابير وقائية قصد مكافحة الفساد بشتى أنواعه في المجتمع ومحاربة المتورطين فيه ومحاسبتهم .

11-شن حملات مكافحة واسعة وتسخير كافة أجهزة الدولة للقضاء على الفساد ومسبباته.

12-تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الفساد السياسي و الإداري والمالي، وتبادل الخبرات في هذا المجال للاستفادة من التجارب الرائدة في مكافحة الفساد .

الهوامش:

1 – عبد الرحمن بن راشد العبد اللطيف، "الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري""، د د ن ،5-07-1433ه، ص. 09.

2- مفيد دنون يونس،"تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة "، مجلة تنمية الرافدين،جامعة الموصل العراق، العدد101 ، 2010، ص. 245.

3- عبد الستار عبد الحميد سلمى، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصادالسوق،القاهرة : دار النهضة العربية،ص.68

4- محمود شريف بسيوني ،الجريمة المنظمة عبرالوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، القاهرة: دار الشروق ، 2004 ، ص.30.

5-علي بقشيش، الطاهر زديك،"الفساد النظرية و الممارسة : المفهوم- الأسلوب-الأسباب-التحديات وطرق المعالجة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول : الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح، يومي02و03 ديسمبر.2008

6-Samuel Huntington. Political order in chaning societies, USA Yale university .1979.p.59.

7- محمد عمر ألحاجي، الإصلاح الاقتصادي، دمشق:دار المكتبي للطباعة.2004،ص..14

8- عبير مصلح و آخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، القدس: مؤسسة أمان للنشر، 2013، ص..16

9- ياسر خالد بركات الوائلي ،"الفساد الإداري ومظاهره و أسبابه:مع إشارة تجربة العراق في الفساد "، مجلة النبأ، العدد20، في الرابط التالي:

https://www.annabaa.org/~annabaao/nbahome/nba80/010.html

10- فاطمة عبد جواد،"الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته "،في الرابط التالي :

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

http://www.tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=21

11- م م.محمد غالي راهي،"الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته "، مجلة الكوفة ، العدد 2،ص.198 .

12- المرجع نفسه.

13-فاطمة عبد جواد ، نفس الرابط.

14- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة : دار الشروق، 2000، ص..17

15-Gross HurthJ.rotmans, the seen model gettingripon sustainable development in Policy making environmentdevelopment and sustainability.7.no.2005.p-p.135-153.

16-ماجد أبو زنط، عثمان محمد عتيم،" التنمية المستدامة من منظور الثقافة الاسلامية "، مجلة دراسات للعلوم الإدارية المجلد36،جانفي2009، ص..23

17- محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها،الإسكندرية: مكتبة الشعاع، 2002 ، ص..94

18 -Marie Claude Smolts, développement durable, France, Edition Armand Colin, 2005.p.04.

19- المجلس الأعلى للتعليم، التنميةالمستدامة، في الرابط التالي:

http://www.socialscience5005.wikipaces.com/file/view

20- بروجيكت سنيديكيت ، "رسم إصلاحات النظام المالي العالمي أهداف التنمية المستدامة"، الجزيرة للدراسات ،في الرابط التالي:

www.aljazeera.net/news/ebusness/

21- محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات2000، ص. .22

22-حامد، دراسات في التربية والثقافة وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل، القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر، .1999

23- محمد محمود العجلوني،"أثر الحكم الراشد على التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول العربية"مداخلة مقدمة إلى المؤتمرالعالمي التاسعللإقتصاد والتمويل الإسلامي،تركيان بتاريخ 09نوفمبر 2013، ص..07

24- وليد أحمد فتحي، قضايا ومناقشات "مجلة التجديد العربي ،في الرابط التالي:www.arabrenawel.info

25-تقرير متطمة الشفافية الدولية لسنة 2017، في الرابط التالي:https://www.transparency.org/news/feature

26- مارونبدران،"تجربة مؤسس سنغافورة الحديثة وباني نهضتها حكاية فرد صنع تاريخ دولة "، جريدة القبس الكويتية ، في الرابط التالي:http://alwatan.wordpress.com

27- ناصر عبيد ناصر،"تفكيك ظاهرة الفساد"، مجلة النبأ الالكترونية ، في الرابط التالي:Annabaa.org/anabaahome/nba-80/811

28- وليد أحمد فتحي ، مرجع سبق ذكره.

29- وليد أحمد فتحي ،"الفساد سرطان المجتمعات. .. قصة نجاح سنغافورة"، في الرابط التالي:

http://www.dwalidetacher.com/multimedia

30-الهادي علي بوحمرة، "قراءة في التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد"، في الرابط التالي:

Transparencyforum.netdetails-139.html

31-سعود بن عبد العزيز المريشد،"فساد .بعض من مرتكزات نجاح المكافحة"، جريدة الرياض، العدد 15930.في الرابط التالي:

http://www.drujadh.com/section.home

32- أمين لطفي ،"تطبيق نموذج سنغافورة في مكافحة الفسادفي مصر"، في الرابط التالي:http://draminlotfyoffice.com/details/930

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096

33- قاسم حسين صالح ،"لنستفيد من تجربة سنغافورة في محاربة الفساد"، مجلة الحوار المتمدن ، الرابط التالي
http://www.m.alhewar.org/ma.s?/uE%d%c%7%e%3
34- يوسف خليف اليوسف،" تجربة سنغافورة دروس وعبر تنموية"، في الرابط
التالي:http://w.darussalam.al/admin.cotent.asp?contentD=1140
35- رياض حاوي ،"التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد"،في الرابط التالي:
http://www.oulamadz.org/2016/09/21/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8
36-أحمد محروس حضير،"حدود تطبيق التجربة السنغافرية في مكافحة الفساد ببلدان أخرى"، في الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/newadv/a.aspx?ZoneID=480&Task=Get&
37- مجدي كامل،" كيف تكافح الفساد في مصر؟ ...كيف يتم الوصول إلى سنغافورة "، في الرابط
التالي":www.masress.com/elkabar/32288
38-ماهر عابد،" ثنائية الاستبداد والفساد و أثرهما على افشال التنمية،"، الشبكة العربية العالمية، في الرابط التالي:
http://www.globalarabnet -com
39- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه) جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، .كليةالعلومالإقتصادية التسيير و العلوم التجارية 2012.2013.ص.ص.1-3.
40-الجزيرة للدراسات ،"إصلاحات النظام المالي العالمي أهداف التنمية المستدامة"، في الرابط التالي:
http: www.aljazeera.net/news/business
41- عبد الله بن بجاد العتيبي. "تجربة سنغافورة و النموذج المتخيل عربيا "، جريدة الشرق الأوسط، في الرابط
التالي:http://www.archive.aawsat.com/default.asp
42- عيسى الحليان ،"دخل السعودي تضاعف مرتين و في سنغافورة 16 مرة "، صحيفة سبق الإلكترونية ،في الرابط
التالي:Sabq.org.yicgde
43- وكالات، "هونغ كونغ تتصدر دول العلم حسب مؤشر التنافسية العالمي لعام 2017"، في الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/6/1/%D9%87%D9%88%D9%86%D8
44- وكالات ،سنغافورة الأولى عالميا من حيث جودة التعليم "، في الرابط التالي:https://www.argaam.comr/a
/article/articledetail/id/377969
45- عزام محمد الدخيل ،"سنغافورة قصة نجاح استثنائي"، في الرابط التالي :Azzanaldokhil.com/azzam/
46 – سوسن شاكر ،"تجربة سنغافورة في مجال تجويد التعليم "،الحوار المتمدن، العدد3836 ، في الرابط التالي
http://www.akwar.org/debat/show.at/.asp?aid=322076
47-حسين شكسي،"التجربة السنغافورية '، مجلة الشرق الأوسط، العدد123، نفس الرابط .
48- عبد العزيز بن عبد الله الحضيري،" سنغافورة تجربة تستحق القراءة"، في الرابط التالي
http://eamarr.org/index.php.:
49 -مجموعة البنك الدولي، "ترتيب الاقتصاديات"، في الرابط التالي:Arabic.doigbusiness.org/rankings
50- نادية الدكروري، "الرعاية الصحية في سنغافورة"، مجلة الحياة الالكترونية، في الرابط التالي
Alhayat.com/details/53935..:
51 – كريم جعفر،"مؤشر الرعاية الصحية : هونكونج الأولى عالميا والإمارات عربيا" ،في الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2096